***Dirasat*: Shari'a and Law Sciences, Volume 50, No. 4, 2023**

Deanship of Scientific Research

The Traces of Al-Hafiz Al-Dhahabi in the Tazheeb Tahzeeb Al-Kamal on the Tahzeeb Al-Kamal in the Names and Genealogies of the Narrators and the Distinction between Them

Hajar Khalifah Okour*, Mohammad Ali Qasem Alomari

Usul Addin Department, Faculty of Al-Shari'a and Islamic Studies, Yarmouk University, Jordan.

Received: 16/11/2022
Revised: 24/1/2023
Accepted: 27/3/2023
Published: 1/12/2023

* *Corresponding author:*
hajar19761980@gmail.com

Citation: Okour, H. K., & Alomari , M. A. Q. (2023). The Traces of Al-Hafiz Al-Dhahabi in the Tazheeb Tahzeeb Al-Kamal on the Tahzeeb Al-Kamal in the Names and Genealogies of the Narrators and the Distinction between Them. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *50*(4), 1–15.
https://doi.org/10.35516/law.v50i4.3099

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The research aims to stand at two scholars of men in Al-Hadith Al-Sharif, namely Al-Hafiz Jamal Al-Din Abu Al-Hajjaj Al-Mezzi, and Al-Hafiz Shams Al-Din Muhammad bin Qaymaz Al-Dhahabi. The research dealt with the traces of the Al-Hafiz Al-Dhahabi, in his book *Tadheeb AL- tahdeeb*, on the book *Tahdeeb AL-kamal* in the Names of Men, by Al-Hafiz Al-Mezzi, with regard to names, nicknames, and titles, and highlighting them and showing their size.

Methods: The study followed the inductive approach of the book "*Tazheeb al-Tahzheeb*" to extract the traces and classify them to find out what is related to names and surnames, and then use the analytical method, by classifying the traces, and examining them, to reach the traces that are related to names, nicknames, and titles. The study also adopted the critical approach to study these traces and indicate what is likely from them.

Results: The study was based on fourteen tracks, in which Al-Dhahabi tracked the book Refinement of Perfection, which consisted of five tracks in controlling names, nicknames, and epithets, and nine tracks in the agreement and the parting. It has been shown in most traces that the right was with Al-Dhahabi. His expressions were very polite and appreciative of the book and its companion.

Conclusions: The study concluded that traces and reflections are an important science that students need to pay attention to, because of their important role in shaping the scientific personality.

Keywords: Al-Mezzi, Al-Dhahabi, track, knowing men, Al-Mutafiq, Al-Mutafariq.

تعقبات الحافظ الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال على تهذيب الكمال في أسماء الرواة و أنسابهم والتمييز بينهم

هاجر خليفة محمود عكور، محمد علي قاسم العمري

قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث إلى الوقوف عند عالمين من علماء الرجال في الحديث الشريف، وهما الحافظ جمال الدين أبو الحجاج المزي والحافظ شمس الدين محمد بن قايماز الذهبي. فتناول البحث تعقبات الحافظ الذهبي، في كتابه تذهيب تهذيب الكمال، على كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي، في ما يخص الأسماء والكنى والألقاب، وإبرازها وإظهار حجمها.

المنهجية: اتبعتْ الدراسة المنهج الاستقرائي لكتاب تذهيب التهذيب لاستخراج التعقبات، وتصنيفها لمعرفة ما يتعلق بالأسماء والكنى. وتم استخدام المنهج التحليلي، وذلك من خلال تصنيف التعقبات، وسبرها، للوصول للتعقبات التي تختص بالأسماء والكنى والألقاب، والمنهج النقدي، لدراسة هذه التعقبات، وبيان ما يترجح منها.

النتائج: وقفت الدراسة على أربعة عشر تعقباً، تعقبَ الذهبي فيها كتاب تهذيب الكمال، تمثلت في خمسة تعقبات في ضبط الأسماء والكنى والألقاب، وتسعة تعقبات في المتفق والمفترق. وقد ظهر في معظم التعقبات أن الحق كان مع الحافظ الذهبي. واتسمت عباراته بأدب جم وتقدير للكتاب وصاحبه.

الخلاصة: إن التعقبات والاستدراكات علم مهم لا بد للطلبة من الاهتمام به، لدوره المهم في تشكيل الشخصية العلمية.

الكلمات الدالة: المزي، الذهبي، تعقب، علم الرجال، الكنى، المتفق، المفترق..

المقدمة

إنَ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعدُ...

فإنَّ للسنةِ مكانة كبيرة لا تخفى على أحد، وهي المصدرُ الثاني من مصادرِ التشريعِ الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذا كانت ولا تزال محلَّ عنايةٍ كبيرةٍ من علماء المسلمين عموماً والمحدثين خصوصاً، فلم يدّخروا وسعاً ولم يألوا جهداً في المحافظةِ عليها، فكانت هناك عنايةٌ خاصةٌ بالرواة وبعلم الرجال، والجرح والتعديل.

ولذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة للكشف عن "تعقبات الحافظ الذهبي على المزي في كتابه تهذيب الكمال من خلال كتابه تذهيب تهذيب الكمال فيما يخص تعقباته في أسماء الرواة وأنسابهم والتمييز بينهم".

و يكمن السبب في اختياري هذا الموضوع، في الكشف عن حجم التعقبات، التي استدركها الحافظ الذهبي، على كتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي، فيما يخص تعقباته في أسماء الرواة وأنسابهم والتمييز بينهم، ووزنها من الجهة العلمية، لما لها من قيمة علمية تتعلق في التفريق بين الرواة وتمييزهم.

أهميّة البحث ومشكلتها:

تكمن أهمية الدِّراسة في المساهمة في بناء الشخصية العلمية والنقدية لدى طالب الحديث، والاطلاع على كتابين كبيرين في علم الرجال، وتتضح مشكلة البحث بعد قراءتي لكتاب تذهيب تهذيب الكمال للذهبي، فقد تبين لي أن الذهبي تعقب المزي في تهذيب الكمال في أمور عدة، منها تعقبه في الأسماء والكنى والألقاب، ومع عظم كتاب تهذيب الكمال للمزي، إلا أننا نؤمن بأن لكل عالم طريقة وأسلوب، وبالرغم من تقديرنا ومعرفتنا لأهمية هذا الكتاب إلا أننا وقفنا على تعقبات للذهبي في تذهيبه على كتاب تهذيب الكمال، وبعض هذه التعقبات ثبت أن الحق فيها مع الذهبي، ولذلك يجيب البحث عن الأسئلة الآتية:

1. ما تعقبات الحافظ الذهبي في تذهيب التهذيب على تهذيب الكمال فيما يخص ضبط الأسماء والكنى؟
2. ما تعقبات الذهبي في المفترق والمتفق؟
3. ما حجم هذه التعقبات؟

أهداف البحث:

1. بيان تعقبات الحافظ الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال على الكتاب الأصل.
2. إبراز تعقبات الذهبي في المفترق والمتفق.
3. إظهار حجم هذه التعقبات.

منهجية الدِّراسة:

قامت الدراسة على المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء كتاب تذهيب تهذيب الكمال للحافظ الذهبي، وذلك للوقوف على تعقباته فيما يخص الأسماء والأنساب والكنى، ثم المنهج التحليلي، وذلك أني قمت بتصنيف التعقبات، وسبرها، للوصول للتعقبات التي تختص بالأسماء والكنى والألقاب، النقدي، لدراسة هذه التعقبات، وبيان ما يترجح منها، واستخدمت الإجراءات التالية:

1. ترجمة موضحة مختصرة للراوي الذي تعقب الذهبي فيه المزي في تهذيب الكمال.
2. بعد الترجمة أنقل كلام المزي، وأوضح موقفه، فهل رجح المزي في حال وجود خلاف، أم أنه نقل الأقوال ولم يرجح، أم لم يشر لذلك في الأصل.
3. بعد ذلك أذكر تعقب الذهبي وما الذي رجحه في ذلك التعقب.
4. أنظر في كتب الذهبي غير التذهيب، وكتب الرجال لمؤلفين آخرين وأجمع الأقوال والأدلة إن وجدت.
5. الترجيح والنظر هل الحق مع تعقب الذهبي، أم مع غيره ممن تعقب عليه.

الدراسات السابقة:

في حدود بحثي عن تعقبات الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال على تهذيب الكمال فيما يتعلق بالأسماء والكنى والألقاب، وسؤالي، لأصحاب التخصص، من أساتذتي وزملائي، والمهتمين من طلبة العلم بهذه المسائل، وبعد البحث والنَّظر في قواعد المعلومات الخاصة بالأبحاث العلمية لم أقف على من جمع تعقبات الذهبي على تهذيب الكمال ودرسه؛ لكن يوجد دراسات سابقة مشابهة درست وتتبعت تعقبات الذهبي على غيره من العلماء من مثل:

- دراسة الحوري، محمد عودة (2018م)، بعنوان: "تعقبات الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على الامام ابن حبان في جرح الرواة وتعديلهم"
- دراسة الدويكات، شوقي(2019م)، بعنوان: "تعقبات الذهبي على ابن حبان في ميزان الاعتدال"
- دراسة الطوالبة، محمد (2000م)، بعنوان: " تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام ابن الجوزي

مخطط الدِّراسة:

اقتضت الدراسة أن تكون في مقدمةٍ وتمهيد ومبحثين وخاتمة

المبحث الأول: تعقبات الذهبي في مسائل تصحيح الأسماء والكنى.

المبحث الثاني: تعقبات الذهبي في مسائل المتفق والمفترق.

تمهيد:

لا ريب أن جهود العلماء فيما صنفوه مبني على اجتهاد، وهي نتاج بشري يعتريه النقص؛ فالكمال لله تعالى وحده ومن ثمّ لرسوله عليه الصلاة والسلام، ولا يلزم من دراسة التعقبات وجود الخطأ أو الترصد للخطأ أو الانتقاص من قدر وقيمة العلماء لا سمح الله، بل التعقب والاستدراك قضية علمية، لها آثار مهمة في دراسات المحدثين، لذا أحببت أن أمهد لبحثي ببيان مكانة كتاب تهذيب الكمال عند الحافظ الذهبي.

قال الحافظ الذهبي في مقدمته: " هذا كتاب اختصار تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ومن أمره: أنه كتاب جامع كامل، عديم المثل، فارع المئونة، كلما ازداد فيه المحدث تبحراً، زاد به عجباً وتحيراً، وكلما رأى الحافظ فيه وشياً محبراً، زاد بمطالعته إعجاباً وتبختراً، ومهما رام الناقد له تفتيشاً وتتبعاً، أعياه ذلك وانقلب خاسئاً متفكراً وقد عز والله وجود من يعرف مقداره، وعدم نظير مصنفه... ثم قال في الحافظ المزي –رحمهما الله تعالى-: " وأنى مثل الإمام الأوحد، العالم الحجة المأمون، شرف المحدثين، عمدة النقاد، شيخنا وصاحب معضلاتنا جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن ابن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهر القضاعي الكلبي المزي الدمشقي، بارك الله في عمره وحسناته، ورفع في عليين درجاته"

ثم بين سبب تأليفه للكتاب أنه جاء اختصاراً، وتذهيباً للكتاب، فلم يتقصد التعقب والترصد للأخطاء، إنما جاء ذلك تبعاً لا أصلاً قال في المقدمة:" فالتمس مني بعض الأخلاء اختصاره، والإتيان بالأهم فالأهم، وكان كله في حكم المهم، فقلت: لو صنفت له شرحاً لكان أولى من أن أوليه تنقيصاً وطرحاً، ثم فكرت، فإذا الأعمار مولية، والهمم قصيرة، وضروريات الكتاب محتاج إليها في الجملة؛ فاختصرته مثبتاً لذلك، تاركاً للتطويل، آتيا بزيادات قليلة" (الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال، الفاروق للطباعة والنشر، 2004، 106/1).

وقبل البدء في البحث لا بد لي من توضيح معنى التعقب وتوضيح ماهيته وأهميته، وعلاقته بالمصطلحات المشابهة، لذا أقول وعلى الله التكلان:

أولاً: تعريف التعقبات:

إنّ قيمة الكلمة تتجلى في كونها تعبّر عن علاقات وظيفية دلالية تأثيرية، تخرج من البؤرة النحوية المباشرة، إلى المعنى العميق الذي يكمن خلف البنية السطحية للكلام(القرعان، أثر التداولية، مجلة دراسات، 192)، لذا تجد أنّ الباحث أول ما يعرف الكلمة يهتم بالتفسير اللغوي للكلمة، قبل تعريفه عند أهل المصطلح، لذا سننظر إلى دلالة كلمة التعقب في اللغة.

فالتعقبات جمع تعقيب، وهي من" عَقِبَ "الذي يدلُّ في اللغة على معانٍ عدَّةٍ؛ منها: آخِر الشيء، التناوب والتتابُع، النقض والرَّد(الرازي، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، مادة "عقب" 213/1).

والسياق العلميَّ لمصطلح " تعقب" لا ينفك عن معناها اللغويِّ، فهي:" تتبُّع متأخِّرٍ لعالِم متقدِّمٍ بالتعليق على ما كَتَبَه تصويبًا، أو تخطئةً، أو تذييلًا، أو تذنيبًا، أو تهذيبًا...وإنْ كان الشائع في استعمالها، والغالب في استخدامها: أنها تُطلق على نقد ما كتبه الغير"، وعرفه آخرون أنه: " البحث بعد من سبقك والتتبع له، فالمتعقب هو الذي يكر على الشيء ويتتبعه لينظر ما فيه من الخلل فينقضه"(مكحل، تعقبات الحافظ ابن حجر في الفتح على الحافظ المزي في التحفة، ص3، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات – العدد الاول – 2005)، وهو بذلك يخص التعقب، بتتبع الخلل.

ويقول الدكتور رائد طلال شعث:" إن التعقب كان شائعاً عن العلماء يعبرون عنه في كتاباتهم، ويذكر تعريف بعض المعاصرين له أنه:" نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، أو كلامه المتقدم تخطئة واستدراك" ويوضح الدكتور أن المراد به، أن التعقب لا يعد تعقباً الا إذا كان فيه تخطئة أو استدراك للقول المتعقب عليه، ويرجح تعريف ناصر العزري:" نظر العالم ابتداءً في كلام غيره، من أهل العلم أو تخطئة، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين،(شعث، رائد، تعقبات الذهبي على ابن قطان الفاسي من خلال كتابه ميزان الاعتدال دراسة نقدية، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية، غزة، 2021م، (ص6).

ثانياً: أهمية التعقبات:

بناءً على ما سبق مِن دلائل التعقبات وآفاقها يمكن القول إنَّ التعقبات العلمية أبْقَتْ آثارًا وأفكارًا في مسيرة الأُمَّة العلمية والفكريَّة، في مجالات العلم المختلفة، فكم أبقى المتقدم للمتأخر، وإنّ فضل المتقدم أعظم لأنه كان سبب الفتح على من داء بعده فضلاً عما قدمه للغير ابتداءً وهذا ما نلحظه في مسيرة المحدثين، وهي ما يعنينا هنا من واقع كتب "المستدرَكات"، و"المستخرَجات"، وكتب: "النقد"، و"التهذيب"، و"التذييل" و"التذنيب"، وغير ذلك.

كما أسهمت التعقبات في تعزيز وتحفيز مَلَكَة النقد لدى المنشغلين بالعلم والمطالعين للفكر، لأن السابر لأغوار التعقبات، السابح في بحارها، المحلِّق في آفاقها، المطالع لموروثها العلميّ الكبير - يجد نفسَه بلا تردُّد متأثِّرًا بها، مدندنًا لها؛ مكتسبًا لثقافتها.(أفدت الكلام عن فوائد التعقبات وأهميتها من عدة بحوث ومقالات: التعقبات العلمية: دلالاتها - آفاقها – آثارها، علي حافظ السيد، ينظر: https://cutt.us/W2nEr).

كما تسهم التعقبات في جعل علم الحديث بمجموعِه أقرب إلى الصواب بشكل أدق؛ لأن العالم حين يتعقب غيره، ويصوب ما بدر منه من أخطاء، يكثر الصواب، ويقل الخطأ؛ فيصبح العلم نقياً صافياً من الكدر إلى حد كبير(ينظر: شعث، رائد، تعقبات الذهبي على ابن قطان(ص7).

ثالثاً: مصطلحات مشابهة:

للتعقبات آفاقاً رحبة، تستوعب جملةً من المصطلحات والألفاظ، وهذه المصطلحات:

أ- الاستدراك: ومثاله "المستَدْرَك على الصحيحين"، للحاكم النيسابوري والفرق بين التعقب والاستدراك أن: التعقب فيه نقد الخلل، والاستدراك من باب التتمة والتكميل للشيء(ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث؛ لمحمد أبي شهبة (ص 239)، تعقبات الحافظ ابن حجر في الفتح على الحافظ المزي في التحفة (ص3).

ب- الاستخراج: وهو أن يأتي مصنِّفٌ إلى كتابٍ مِن كُتُب الحديث فيخرِّج أحاديثَه بأسانيدَ لنفسه مِن غير طريقِ صاحب الكتاب؛ فيجتمع معه في شيخه أو مَن فوقه، وشرطه ألا يصل إلى شيخٍ أبعدَ حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب، إلا لعُذرٍ مِن علوٍّ، أو زيادة مهمَّة، كما فعل أبو نعيم الأصبهاني في كتابيه: "المستخرَج على البخاري"، و"المستخرَج على مسلم(تدريب الراوي؛ للسيوطي (1/ 117) بتصرُّف)

ت- النقد: وهو فنٌّ تمييز جيد الكلام من رديئة، وصحيحه مِن فاسده، وهو خلاف النقض الذي يعني الإبطال والهدم(المعجم الوسيط (2/ 944) بتصرف)، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: "نقد مراتب الإجماع لابن حزم الظاهري"(مطبوع في ذيل كتاب مراتب الاجماع، وفيه كتاب استدراكات العلامة جمال الدين اليمني، تحقيق: محمد صلاح فتحي، دار الفتح).

ث- التذنيب: وهو جعل شيء عقيب شيء؛ لمناسبة بينهما، مِن غير احتياج مِن أحد الطرفين(الجرجاني، التعريفات (ص55)، كما فعل الإمام عبدالكريم بن محمد الرافعي في كتابه: "التذنيب في الفروع على الوجيز في فقه الشافعي للغزالي(الكتاب مطبوع مع كتاب الوجيز للإمام الغزالي، طبعة دار الكتب العلمية)

ج- التذييل: وهو لَحْقُ الكتاب؛ أي: ما يُلحق بالكتاب في خاتمته، وفي علم المعاني: تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها تأكيدًا لها، والذيل: آخِر كلِّ شيء(المعجم الوسيط (1/ 318)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (1/ 832)، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (1/ 405)، كما فعل الشيخ العَلَم عبدالسلام التاجوري في كتابه: "تذييل المعيار"، وهو مِن الكُتُب الجليلة النافعة، حذا فيه المؤلِّف حذو الونشريسي في كتابه: " المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب " حيث ضمَّ فتاوى علماء البلد، وغيرهم من العلماء المالكية، رُتِّب الكتاب ترتيبًا فقهيًّا من الطهارة إلى الوصايا(الكتاب مطبوع في خمس مجلدات، تحقيق د. جمعة الزريقي).

وللقارئ الكريم أن يتساءل هل يعتبر التعقب ترجيحاً؟ وهل الترجيح يعتبر من باب التعقب؟ والجواب ليس تفريقاً لغوياً أو اصطلاحياً، لكن من خلال قراءتي لتذهيب التهذيب مرة ومرتين وثلاث، وجدت الذهبي يتعقب المزي من خلال أمور: منها ترجيح رأي على آخر، أو تصويب رأي، فالمزي ينقل الآراء ولا يرجح في بعض الأحايين، وقد ينقل الرأي الصحيح ويترك الأصح، فيكون دور الذهبي بحسب رأيه بيان الأصح، وترجيح الصحيح؛ لذا يعتبر ترجيح الذهبي لرأي من الآراء التي نقلها المزي تعقيباً، أو ذكر الأصح كذلك.

وقد قمت في هذا البحث بترتيب التعقبات على قسمين قسم تكلمت فيه عن تعقباته الذهبي في مسائل تصحيح الأسماء والكنى، والقسم الآخر في المفترق والمتفق، وحاولت قدر الإمكان تحري الدقة في تصنيف التعقبات وترتيبها، واختيار أهمها، هذا كله بفضل من الله ونعمة، فما فيه من حق وصواب فمن الله فالحمد لله، وما فيه من خطأ فمني، وأستغفر الله.

المبحث الأول: تعقبات الذهبي في مسائل تصحيح الأسماء والكنى

إنّ اهتمام المحدثين بالحديث من حيث السند والمتن، هو الطريقة الصحيحة للحفاظ على الحديث، دون التفريط بأيّ منهما، فقد طورّ العلماء نظاماً صارماً لدراسة وفحص صحة الحديث المنسوب للنبي- صلى الله عليه وسلم- سواء للسند أو المتن(النقد السياقي في فهم الحديث، واسمان،

ص2)، فمباحث هذه الدراسة من الأهمية بمكان، حيث تثبت اهتمام العلماء والنقاد بالأحاديث متناً وسنداً، منذ بداية تكوين الأمة الاسلامية، وليس بعد مرور ثلاث قرون بعد وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم كما يدعي البعض(كتابة الحديث في عهد النبي محمد، نقد في فكر هارون ناسويتون، داود رشيد وآخرون، ص 193).

وبتتبع أقوال الحافظ الذهبي وجدته قد تعقب أقوال العلماء في تهذيب الكمال فيما يخص ما يتعلق بالرواة أسمائهم وكناهم وألقابهم في أربعة عشر تعقباً، وقد قمت بعمل ترجمة للراوي في البداية، وبعدها أبرز قول المزي واضحاً وموثقاً أو ما أورده المزي عن العلماء، ومن ثم تعقيب الذهبي الذي أورده في التذهيب، وأتبعه بأقواله في كتبه الأخرى، ثم أقوال العلماء، وأخصص بعد ذلك بنداً خاصاً للترجيح، ثم أبين رأي الباحثة إذا استطعت، هذا والله أعلم بالصواب.

وقد بدا لي بعد جمع التعقبات وتقسيمها أن التعقبات فيما يخص الاسم واللقب والكنية تنقسم إلى:

- تعقبات الذهبي فيما يخص تصحيح الأسماء والكنى والألقاب عند ورود أكثر من رواية في ذلك، وهذا مهم في تحديد الرواة الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة، وبلغ عددهم خمسة.
- تعقبات الذهبي فيما يخص المفترق والمجتمع وذلك أن العلماء قد يجمعون المفترقين، ويفرقون المجتمعين، وبلغ عددهم تسعة.

أما التعقبات في المبحث الأول فقد وصل عددهم خمسة، وهم:

أولاً: أبو ذر الغفاري: الزاهد المشهور الصادق اللهجة، وكان من السابقين إلى الإسلام، يقال: أسلم بعد أربعة وكان خامساً، أسلم بمكة قبل الهجرة ورجع إلى بلاد قومه ولم يشهد مع النبي- صلى الله عليه وسلم- بدراً وحدث عنه بأحاديث كثيرة(العسقلاني،ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية- بيروت، 107/7، ابن عساكر، تاريخ دمشق، 174/66، دار الفكر، 1995)

فاعتبر المزي أن المشهور في اسمه هو جندب بن جنادة، بعد أن ذكر الخلاف الوارد في اسمه(المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 1980، دار الرسالة، بيروت 344/11).

وتعقبه الذهبي من خلال:

- عدم اعتبار الخلاف الوارد في اسمه، فلم يذكره.
- ثم أكد أنّ أصح ما قيل في اسمه هو جندب بن جنادة (الذهبي، تذهيب التهذيب، 256/10).

وقد اختلف في اسمه، واسم أبيه اختلافاً كثيراً على عدة أقوال:

- جندب بن جنادة، قاله أكثر أهل العلم على أنه المشهور(مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 308/1، الاصابة 107/7، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الجيل، بيروت، ط1، 252/1)
- وقيل: جندب بن عبد الله(ابن الأثير الجزري، أسد الغابة، دار الكتب العلمية، ط1، 96/6).
- وقيل: برير بن جنادة، في قول أنه اسمه، وقول لقبه، وبرير: بضم الباء وفتح الراء، وبعد الياء تحتها نقطتان، راء ثانية(ابن ناصر الدين الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط1، 414/1، الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد، الكنى والاسماء، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 210/1).
- وقيل: برير بن جندب(الجزري، أسد الغابة، 370/1).
- وقيل: برير بن عبد الله(الجزري، أسد الغابة، 6/ 96).
- وقيل: برير بن عشرقة، وقيل: إنه السكن، وهو وهم(الجزري، أسد الغابة، 370/1، ابن حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، 1973، 3/ 56).

قال ابن حجر: " اسمه جندب بن جنادة على الأصح وقيل: برير بموحدة مصغر أو مكبر واختلف في أبيه فقيل جندب أو عشرقة أو عبد الله"(العسقلاني، ابن حجر، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، ط1، ص638).

وقال الذهبي في السير:" نبأني الدمياطي: أنه جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار - أخي ثعلبة - ابني مليل بن ضمرة أخي ليث والديل، أولاد بكر، أخي مرة، والد مدلج بن مرة، ابني عبد مناة بن كنانة(الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ط3، 46/2).

ويظهر وجاهة تعقب الذهبي لما فيه:

- تنبيه على أن الخلاف في اسمه ضعيف لم يذكره مؤسسي هذا العلم، فلا داعي لذكر الخلاف الوارد في اسمه، ومنهم الإمام أحمد والبخاري ومسلم فلم يذكروا الخلاف الوارد في اسمه(حنبل، أحمد، الأسامي والكنى، 1985، مكتبة دار الأقصى - الكويت (ص29)، البخاري، محمد، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، (221/2)، مسلم، الحجاج، الكنى والأسماء، 1984، عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1(308/1).

– بعد المرور على كتب التاريخ والتراجم وجدت أن كل مؤلفي السير والتراجم رجح أن اسمه جندب بن جنادة، حتى الذين ذكروا الخلاف، لم يرجحوا سوى اسمه:" جندب بن جنادة".

– وخلاصة القول أن الأصح فيما ورد أن اسمه هو جندب بن جنادة، فقد رجح ذلك الإمام مسلم، وابن الأثير، والدولابي، وابن حجر، والمزي والذهبي وأبو الفتح الازدي (أبو الفتح الأزدي، أسماء من يعرف بكنيته، الدار السلفية، الهند، ط1، ص42)، إلى أن الأصح في اسمه والمشهور جندب بن جنادة.

ثانياً: أم المؤمنين ام حبيبة: وهي ابنة أبي سفيان، صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموية، زوج النبي صلّى اللّه عليه وسلّم، تكنى أم حبيبة، وهي بها أشهر من اسمها، وهي من بنات عم الرسول -صلى الله عليه وسلم- ليس في أزواجه من هي أقرب نسباً إليه منها، ولا في نسائه من هي أكثر صداقاً منها، ولا من تزوج بها وهي نائية الدار أبعد منه، وهي ابنة عمة عثمان بن عفان، وعثمان أيضا ابن عم أبيها، وكذا خالد بن سعيد بن العاص بن أمية، ولهذا تولى خالد وعثمان تزويجها بالحبشة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم –(الجزري، أسد الغابة، 115/6، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 218/2، سبط بن الجوزي، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا 64/7).

و لم يعلق المزي على اسمها(المزي، تهذيب الكمال، 715/11)، وعقب الذهبي بأن لا يصح تسميتها بـ" هند"(الذهبي، تذهيب التهذيب، 132/11).

وقد اختلف على اسم أم حبيبة على أقوال:

- رملة(ابن عبد البر، الاستيعاب، 1929/4، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1 167/3، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص747، المزي، تهذيب الكمال،715/11، ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى دار الكتب العلمية، بيروت، 76/8).
- هند(ابن عبد البر، الاستيعاب، 1929/4).
- هبيرة، نقل ذلك ابن حجر عن ابن عبد البر، ولم أجده عن ابن عبد البر(العسقلاني، ابن حجر، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 419/12).

وخلاصة القول أن الصحيح في اسمها هو " رملة" فقد رجح ابن عبد البر وجعله شبه متفق عليه وقال: " وهو الصحيح عند جمهور أهل العلم بالنسب والسير والحديث والخبر"(ابن عبد البر، الاستيعاب، 1929/4)، وكذا رجحه ابن الأثير كما سبق، والأزدي(الأزدي، أسماء من لم يعرف بكنيته، 66)، والحاكم(الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية – بيروت، 21/4)، والنووي(النووي، رياض الصالحين، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – بيروت، ط1، 317)، والذهبي(الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 168/2)

ثالثاً: عمر بن الحكم السلمي: له صحبة على الأصح، وقد وضعه الذهبي في حرف العين، تحت اسم عمر، وصوب أن اسمه معاوية(الذهبي، تذهيب التهذيب،72/7)، في حين جعله المزي في حرف الميم تحت اسم معاوية، وجعل من قال أن اسمه عمر من الأوهام، قال المزي: له صحبة وقيل عمر بن الحكم وهو وهم، وحفظ هلال عن عطاء عن معاوية بن الحكم السلمي(المزي، تهذيب الكمال 700/9، 465/7).

وممن ذهب إلى أن اسمه معاوية غير الذهبي والمزي ابن الأثير(ابن الأثير الجزري، علي، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتب العلمية ط1، 199/5)، وابن حجر وجعل عمر بن الحكم أخا معاوية وهم أخوة عمر ومعاوية وعلي (العسقلاني، الإصابة، 384/4)، وكلهم اعتبروا مالكاً قد وهم في تسميته عمر.

وقال الذهبي تحت اسم عمر بن الحكم:" صاحب الجارية السوداء، وهم فيه مالك إنما اسمه معاوية بن الحكم" (الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، دار المعرفة بيروت، ص397، النسائي، أحمد، السنن الكبرى 10/ 245 حديث رقم 11401).

رابعاً: يعقوب بن حميد "ابن كاسب": أبو يوسف المدني الحافظ، المحدث الكبير، أبو الفضل يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة يروي عن ابن عيينة وأهل الحجاز، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومائتين، وكان ممن يحفظ وممن جمع وصنف واعتمد على حفظه فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه ما لم يفحش ذلك منه بمخرجه عن الثقات إذا تقدمت عدالته(ابن حبان، الثقات، 285/9)، **روى** عن إبراهيم بن سعد، وقال الذهبي في السير:" روى عنه والبخاري خارج (الصحيح) - وفي (الصحيح) فيما يغلب على ظني"(الذهبي، سير أعلام النبلاء، 158/11).

وقال: وروى البخاري في الصلح، وفي فضل من شهد بدراً مِن صحيحه عن يعقوب، عن إبراهيم بن سعد، فالخلاف على يعقوب هذا على أقوال:

فقيل :أنه يعقوب بن حميد.

وقيل :يعقوب بن إبراهيم الدورقي.

وقيل :يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري.

وقيل :يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

ورجح المزي أنه يعقوب بن حميد، فإنه قد روى عنه في كتاب "أفعال العباد "حديث صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبيد الله، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى... الحديث.

ولم ينف المزي باقي الأقوال بل أبقاها على الاحتمال، واستبعد قول من قال يعقوب بن إبراهيم بن سعد(المزي، تهذيب الكمال، 104/11).

وعقب الذهبي بتصحيح كونه يعقوب بن حميد، واستبعد يعقوب بن محمد لأنه ليس من شرط البخاري، وكذلك استبعد الدورقي لأنه لا يعرف له سماع من ابراهيم بن سعد(الذهبي، تذهيب التهذيب،10/ 119).

والإشكالية التي تعقبها الذهبي: وجود حديث رواه البخاري في صحيحه، وفيه راوٍ غير منسوب، واختلف فيه على أربعة أقوال والعجيب أن المسمَّين في الأقوال الأربعة محدثون معروفون، لكن الذهبي نبه لأمر مهم، وهي استبعاد من لم يسمع منه البخاري، واستبعاد من لم يرو عنه كونه ضعيف، وهي قضية مهمة في منهجية البخاري، عند ذكر الراوي مهملاً دون نسبه، أو دون تمييز، وخاصة إذا كان شيخه، وهو أمر ليس بالهين، ولا يتفق عليه العلماء والشراح، لذا نبه لذلك الذهبي وبالدليل.

وأكد ابن حجر أن يعقوب في الموضعين، في الصلح، وفيمن شهد بدراً، في الصحيح غير منسوب، ورجح أنه ابن كاسب، وأنقل كلامه هنا لتمام الفائدة قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على قوله: " حدثنا يعقوب ": كذا للأكثر غير منسوب، وانفرد ابن السكن بقوله: يعقوب بن محمد، ووقع نظير هذا في المغازي: باب فضل من شهد بدراً: حدثنا يعقوب، حدثنا إبراهيم بن سعد، فالراجح أنه ابن كاسب، وقال قائل: هو يعقوب الدورقي، وهو بعيد، وما أجزم بأن الدورقي سمع إبراهيم بن سعد، ويحتمل، فأما من قال :هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فقد أخطأ، فإن البخاري لم يدركه، ومنهم من جوز أن يكون يعقوب بن محمد الزهري المدني؛ أحد الضعفاء(العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ٧/ ٣٥٨ رقم 3988).

خامساً: بقية بن الوليد: بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يحمد بضم، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون(العسقلاني، تقريب التهذيب، ص126).

وقد ذكر المزي اسمه مع كنيته دون ضبط بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الحميري الميتمي، أبو يحمد الحمصي، قال بشار عواد معروف محقق تهذيب الكمال: "وجدتها بالضم مجودة بخط ابن المهندس" (المزي، تهذيب الكمال، 192/4).

وعقب الذهبي بقول الدراقطني أن كنيته أبو يحمد، وأهل الحديث يقولون بفتح الياء(الذهبي، تذهيب التهذيب، 44/2).

وقد اختلف في كنية بقية بن الوليد الى أربعة أقوال:

- أبو "يُحْمِد"(ابن حجر، تقريب التهذيب، ص126، الدارقطني، علي، المؤتلف والمختلف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 343/4).
- أبو "يُحْمَد" (ابن عساكر، تاريخ دمشق، 334/10، الفسوي، يعقوب، المعرفة والتاريخ، 185/1)وفي الاولى والثانية يكون الخلاف في فتح الميم وكسرها.
- أبو "يَحْمَد" ويكون الخلاف هنا بحرف الياء ضمها وفتحها، وبهذا الضبط جعلها الدارقطني ضبط أهل الحديث، ولم أجد من ضبطها بفتح الياء، وبعض الكتب لم أجد تشكيل للاسم(المزي، تهذيب الكمال، ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت، 327/7، الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، مؤسسة علوم القرآن، جدة،ط1، 273/1).
- أبو "محمد"(الرازي، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 434/2، العجلي، أحمد، الثقات، دار الباز، ط1 ص83، الدارقطني، المؤتلف والمختلف، 204/1، السمعاني، عبد الكريم، الأنساب، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 187/11).

وقال ابن منظور: " "يَحْمَد: أَبو بَطْنٍ مِنَ الأَزد، واليَحامِدُ جَمْعٌ: قَبِيلَةٌ يُقَالُ لَهَا يَحْمد، وَقَبِيلَةٌ يُقَالُ لَهَا اليُحْمِد؛ هَذِهِ عِبَارَةٌ عَنِ السِّيرَافِيّ؛ قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَالَّذِي عِنْدِي أَن الْيَحَامِدَ فِي مَعْنَى اليَحْمَديين واليُحْمِديين، فَكَانَ يَجِبُ أَن تَلْحَقَهُ الْهَاءُ عِوَضًا مِنْ ياءَي النَّسَبِ كَالْمُهَالَبَةِ، وَلَكِنَّهُ شَذَّ أَو جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحمد أَو يُحمد"(ابن منظور، محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 158/3).

ورجح شيخنا الفاضل الدكتور عبد الكريم الوريكات حفظه الله أن تكون كنيته" أبو يُحمد" يضم الياء لا بفتحها، وقد رجح ذلك لأن بقية حميري، ورجح الضم الذهبي وابن حجر، ويقول شيخنا: " أما الموضع الثاني الذي وقع فيه الخلاف: وهو: هل الميم في "يحمد" بالفتح أم بالكسر، بعضهم ضبطها بالفتح، وبعضهم ضبطها بالكسر.

وممن ضبطها بالفتح من القدماء: العسكري، حيث قال:" بقية بن الوليد فإنه يكنى أبا يحمد، الياء مضمومة: الحاء ساكنة، والميم المفتوحة، وكان قد نقل عن المحصلين من أهل الحديث كسر الميم، ونسب فتح الميم الى المتسامحين منهم ونحن مع المحصلين لا مع المتسامحين"(الدكتور عبد الكريم الوريكات، بقية بن الوليد حديثه وعلله، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص33).

المبحث الثاني: تعقبات الذهبي في مسائل المتفق والمفترق.

أما القسم الثاني من التعقيبات فهو ما يكون في المفترق والمتفق وهذا اللون من ألوان التعقيبات من الأمور المهمة في علم الرجال، وهو التفريق بين المتفق والجمع بين المفترق، وهذه ألف فيها بعض العلماء مثل الخطيب البغدادي، وقد وضع العلماء الأسس التي يبنى عليها التفريق بين راويين وهل هما واحد؟ هنا لا بد من الإشارة السريعة لذلك:

فالمتفق والمفترق: هو متفق خطاً ولفظاً، وافترقت مسمياته، وهو مهم إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم، لكونهما متعاصرين في بعض شيوخهما، أو في الرواة عنهما وهو أقسام:

1- من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد.
2- من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، كأحمد بن جعفر بن حمدان.
3- والثالث ما اتفق في الكنية والنسبة كأبي عمران الجوني.
4- من اتفق فيه الاسم وكنى الأب، كـ صالح بن أبي صالح.
5- من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم، كمحمد بن عبد الله الأنصاري.
6- من اتفق في الاسم أو في الكنية فقط(السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي شرح تقريب النووي، مكتبة الكوثر، الرياض، 820/2).

وقد جمعت تعقبات الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال في ذلك، ووصل عدد التعقبات تسعة، وهم:

أولاً: عمران القصير: وهو عمران بن مسلم القصير، أبو بكر البصري، الصوفي، من صغار التابعين، روى عن أنس، صدوق من السادسة(الذهبي، سير أعلام النبلاء، 225/6، العسقلاني، تقريب التهذيب، ص430).

والمزي يجعلهما واحداً(المزي، تهذيب الكمال، 21/8)، **ويعقب** الذهبي بنفيه أن يكون ابن مسلم، ولا ينف لقب القصير عن عمران بن مسلم فهما اثنان، أحدهما روى عن أنس، والآخر رآه(الذهبي، تذهيب التهذيب، 237/7).

ومن ذهب إلى أنهما واحد: أحمد(أحمد بن حنبل، الأسامي والكنى، مكتبة دار الأقصى – الكويت، ط1، ص123، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال, الرياض، ط2، 297/2، ترجمة: 2319)، وأبو داوود(أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1،ص331، وينظر: الدولابي، الكنى والاسماء، 371/1)، والدارقطني(الدارقطني، علي، العلل، دار طيبة – الرياض، ط1، 387/12) وأبو نعيم(الاصفهاني، أبي نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مطبعة السعادة، مصر، 177/6) والخزرجي(، الخزرجي، أحمد، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت، ط5، 296/1).

ومن ذهب إلى أنهما اثنان غير الذهبي: البخاري(البخاري، محمد، التاريخ الكبير، ٦/ ٤١٩، ٤٢٤) وكذلك العقيلي(العقيلي، محمد، الضعفاء الكبير، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 305/3)، وابن أبي حاتم(ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 304/6).

ولم يتخذ ابن حجر موقفاً اتجاه ذلك بل ذكر رأي الفريقين دون ترجيح(العسقلاني، تهذيب التهذيب، 138/8).

فحاصل الخلاف في ذلك: أن عمران القصير من رجال الصحيح، أما الآخر - فكما قال البخاري:- "منكر الحديث" والبخاري يخصصه بعمران الذي يروي عن عبد الله بن دينار.

ويؤكد الدارقطني عكس ذلك، وينفي الشك عن أنهما واحداً.

والذي تراه الباحثة بعد كل المقولات في ذلك أن عمران بن مسلم الملقب بالقصير من رجال الصحيح، غير عمران القصير الذي روى عن عبد الله بن دينار، كما ميزه البخاري، فالأخير منكر الحديث.

ثانياً: عبد الله بن بحير: وهو عبد الله بن بحير بن ريسان المرادي، أبو وائل القاص اليماني الصنعاني، والد يحيى بن عبد الله بن بحير، وثقه ابن معين، من الثامنة(ابن حجر، تقريب التهذيب، ص296).

ويعقب الذهبي بأن عبد الله هذا الملقب بأبي وائل القاص، هو نفسه عبد الله بن بحير بن ريسان، ولم يفرق بينهما أحد قبل ابن حبان وهما واحد(الذهبي، تذهيب التهذيب، 97/5)، **ولم يعلق المزي** بشيء على التغاير بينهما لكن مقتضى سكوته الجمع بينهما، لأنه جعل عروة بن محمد من شيوخه، وهشام بن يوسف من تلاميذه، وهذا سبب للتفريق بينهما(المزي، تهذيب الكمال، 232/14) وكذلك الدارقطني جمع بينهما(الدارقطني، المؤتلف والمختلف، 160/1).

الذين ذهبوا للتفريق بينهما: ابن حبان، وابن ناصر الدمشقي، وابن أبي حاتم(ابن حبان، المجروحين، 8 / 331، ابن ناصر الدمشقي، محمد، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 350/1).

ومن خلال ما قرأته وجمعته لاحظت ما يلي:

أولاً: يلحظ أن البخاري وابن أبي حاتم، وابن حبان، والدارقطني، ترجموا له ولم يذكروا أنه ابن ريسان.

ثانياً: هناك فرق بين عبد الله بن بحير، وبين أبي وائل القاص، فأبو وائل يروي عن عروة، ولا يروي عنه ابن بحير.

ثالثاً: فرق ابن حبان بينهما، أن عبد الله بن بحير في الثقات يذكر، بينما أبو وائل ذكر في المجروحين.

رابعاً: كان عبد الله بن بحير الذي ترجم له المزي، وكأنه راوٍ واحد ووافقه الذهبي غير الذي قصده ابن حبان فمن خلال مراجعة كتب التراجم وجدت أن هناك أربعة رواة يأخذون نفس الاسم، وهم:

أولهم: عبد الله بن عيسى بن بحير بن ريسان وقد ينسب إلى جده فيقال: عبد الله بن بحير بن ريسان(ابن حبان، الثقات،22/7، المجروحين، 24/2).

وثانيهم :عبد الله بن بحير الصنعاني القاص، وهذا هو الذي روى عنه هشام بن يوسف، وأثنى عليه، ووصفه بالإتقان، وهو الذي ذكره المزي والذهبي.

وثالثهم :عبد الله بن بحير اليماني(البخاري، التاريخ الكبير، 49/5)

ورابعهم: أبو وائل الصنعاني المرادي القاص، لا يعرف اسمه(البخاري، التاريخ الكبير، 79/9)

وقد جمعهم المتأخرون مثل الإمام المزي والذهبي رحمهم الله، وجعلوهم واحداً، والراجح أنهم ليسوا كذلك.

ثالثاً: الهيثم بن خالد: وهو لعدة رواة اسمهم هيثم بن خالد:-

أولهم: الهيثم بن خالد الجهني الكوفي عن وكيع، وطبقته وعنه أبو داود، ووثقه، وهذا الذي ذكره المزي في الأساس، ثم ذكره الذين بعده للتمييز.

وثانيهم: الهيثم بن خالد بن يزيد القرشي المصيصي، روى عن عبد الكريم بن معافى، وحجاج الأعور، يروي عنه المحاملي، وابن صاعد قال الدارقطني :ضعيف.

وثالثهم: الهيثم بن خالد، قال المزي: أظنه البجلي الخشاب.

ورابعهم: الهيثم بن خالد، أبو الفرج.

وخامسهم: الهيثم بن خالد القرشي، أبو الحسن البغدادي، بصري الأصل.

وبعد أن ذكرهم المزي قال:" ذكرناهم للتمييز بينهم"(المزي، تهذيب الكمال، 104/11).

وعقب الذهبي بأن هذه التراجم لواحد وهو الهيثم بن خالد بن يزيد مولى بني أمية، ويحتمل أن يكون هو وراق أبي نعيم(الذهبي، تذهيب التهذيب، 329/9).

وفرق بينهم ابن حجر(ابن حجر، تهذيب التهذيب، 97/11)، وقد فرق الذهبي في ميزان الاعتدال بين ثلاثٍ منهم(الذهبي، ميزان الاعتدال، 321/4)، عكس ما قاله في التذهيب.

رابعاً: عبد الله بن عطاء الطائفي المكي: وهو عبد الله بن عطاء المكي يروي عن عبد الله بن بريدة روى عنه أبو إسحاق السبيعي وهو الذي يروي عن عقبة بن عامر ولم يره(ابن حبان، الثقات، 41/7).

ولم يعلق المزي على شيء بل نقل كلام عباس الدوري: عن يحيى بن معين: عبد الله بن عطاء هذا كوفي، كان ينزل مكة، وقد روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وحبان ومندل ابنا علي، وقال: ومنهم من جعلهما اثنين، ومنهم من جعلهم ثلاثة وجعل أبا إسحق من تلاميذه(المزي، تهذيب الكمال، 313/15).

وتعقبه الذهبي بأن الذي روى عنه أبو إسحاق السبيعي، عن عقبة بن عامر آخر، فهو تابعي كبير من طبقة الشعبي، والذي روى عنه ابن نمير وأقرانه بقي إلى زمن الأعمش وجوّز الوهم على ابن معين(الذهبي، التذهيب، 229/5)، كذلك فعل في" الكاشف "(الذهبي، الكاشف، 575/1)؛ أما ابن حجر فجعلهما واحداً(ابن حجر، تهذيب التهذيب، 322/5).

ويترجح ما صنعه الذهبي، وسبقه ابن أبي حاتم(ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، 167/1)، ومن قبله البخاري(البخاري، التاريخ الكبير، 166/5)، وخالفهما ابن حبان؛ فإنه لما أورده في أتباع التابعين ونسبه مكيا وروى عنه أبو اسحق فإنه فعل ذلك لما جعله في التابعين مؤكداً في المرتين أنه لم ير عقبة بن عامر(ابن حبان، الثقات، 41/7، وفي أتباع التابعين، 33/5 في التابعين).

خامساً: صيفي بن زياد: وهو صيفي بن زياد الأنصاري مولاهم أبو زياد أو أبو سعيد المدني ثقة من الرابعة(ابن حجر، تقريب التهذيب، ص278).

وفرق النسائي بين اثنين أولهما: روى عنه ابن عجلان(148هـ) وهو ثقة وثانيهما: صيفي مولى أفلح ليس به بأس روى عنه ابن أبي ذئب(159 هـ) لكن المزي أنكر ذلك واعتبرهما واحداً"(المزي، تهذيب الكمال، 742/4).

فعقب الذهبي وجعلهما اثنين كبيراً وصغيراً، فمفهوم كلامه أنهما اثنان:

1- صيفي بن زياد الأنصاري المدني (الكبير) مولى أبي أيوب الأنصاري، يروي عن أبي اليسر.

2- صيفي بن زياد (الصغير) مولى ابن أفلح، شيخ مالك، يروي عن أبي السائب(الذهبي، التذهيب، 364/4، ابن حجر، تهذيب التهذيب، 441/4.

مغلطاي، علاء الدين إكمال تهذيب الكمال، الفاروق الحديثة، ط1، 11/7).

وقد اختلف العلماء في جعلهما اثنين أم واحداً:

- الرأي القائل أنهما واحداً وهو ما ذهب إليه البخاري فقد جعل أبا اليسر وأبا السائب من شيوخه فلم يفرق، وكذا فعل المزي(البخاري، التاريخ الكبير، 323/4).

- والرأي القائل أنهما اثنان، وهو ما ذهب إليه وابن أبي حاتم(ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 448/4، ابن أبي حاتم، بيان خطأ البخاري في تاريخه، 1/ 51)، النسائي وابن عبد البر(ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، ط1، 290/10) والذهبي، ومغلطاي(مغلطاي، الإكمال، 11/7).

- وابن حبان له رأي مغاير عن الاثنين فإنه يشكك في التفريق بينهما مع أنه يفرق، ويقول:" صيفى شيخ يروي عن أبي اليسر كعب بن عمرو روى عنه عبد الله بن سعيد بن أبي هند إن لم يكن الأول فلا أدرى من هو ولا ابن من هو"(ابن حبان، الثقات، 384/4).

قال ابن عبد البر: " الصواب قول من قال :مولى ابن أفلح، كنيته أبو زياد، وهو رجل من أهل المدينة، روى عنه مالك، وابن عجلان، وسعيد بن أبي هلال، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند، ولا أعلم له رواية إلا عن أبي السائب، مولى هشام بن زهرة.

قال ابن أبي حاتم:" صيفي بن زياد، مولى أفلح مولى أبى أيوب روى عنه عبد الله بن سعيد بن أبى هند - عن صيفي عن أبى اليسر، وهو غير الاول عندنا، سمعت أبى يقول: صيفي مولى أفلح لا أعرفه وأما الذى روى عنه عبد الله بن سعيد فإنما هو كما قال أبو زرعة: عبد الله عن جده عن صيفي عن أبى اليسر(ابن أبي حاتم، بيان خطأ البخاري في تاريخه (1/ 51)و الذي يبدو بعد البحث أنهما اثنان وليس واحداً.

سادساً: سفيان التمار: ويطلق على اثنين:

أولهما: سفيان بن دينار أبو الورقاء التمار العصفري الأحمري وثانيهما: سفيان بن زياد العصفري أبو الورقاء الكوفي الأحمري القاضي، والاثنان كوفيان ثقتان(المزي، تهذيب الكمال، 253/4، الذهبي، التذهيب، 69/4).

وذهب العلماء مذهبين فيهما:

- جعلهما واحداً، وهو ما ذهب إليه البخاري، وابن حبان، والدراقطني(البخاري، التاريخ الكبير، 91/4، ابن حبان، الثقات، 402/6، 404، محمود محمد خليل ومجموعة، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان، ط1، 290/1).

- كونهما اثنين وهو ما ذهب إليه المزي والذهبي وقال: إنهما اثنين والبخاري خلط بينهما(المزي، تهذيب الكمال،253/4).

وللترجيح أقول: إن البخاري وابن حبان جعلا لكل واحد ترجمة، وكل من الرجلين ثقة.

قال الدراقطني: " سفيان التمار وسفيان العصفري عن عكرمة فأوهم أنهما رجلان وسفيان بن دينار التمار وسفيان العصفري رجل واحد كوفي"

وقال أبو الوليد الباجي:" سفيان بن زياد العصفري رجل آخر كوفي أيضا الذي أخرج عنه البخاري هو سفيان بن دينار ولا نعلم أنه خرج عن سفيان بن زياد شيئا، ولعله لما ورد سفيان العصفري مطلقا أراد أبو الحسن رحمه الله أنه ذكر بهذا اللفظ أو لعله اعتقد أنه سفيان بن زياد أخرج البخاري"(الباجي، أبو الوليد، كتاب التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، 1136/3).

وقد جعل محقق التاريخ الكبير الأمر هيناً لأن كلا منهما ثقة، وحاصل الأمر أن يكونا جعلا بعض ما لأحدهما للآخر(البخاري، التاريخ الكبير، 91/4).

والذي أخرج عنه البخاري، هو: سفيان بن دينار، ولا يعلم أنه خرج عن سفيان بن زياد شيئاً، ولعله لما ورد سفيان العصفري مطلقا أراد الدارقطني أنه ذكر بهذا اللفظ، ولعله اعتقد أنه سفيان بن زياد أخرج البخاري له:" قبر النبي- صلى الله عليه وسلم- مسنماً"(صحيح البخاري، كتاب الجنائز باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر- رضي الله عنهما- 103/2)، وقال ابن حجر:" قوله عن سفيان التمار هو ابن دينار على الصحيح وقيل ابن زياد والصواب أنه غيره وكل منهما عصفري كوفي وهو من كبار أتباع التابعين وقد لحق عصر الصحابة ولم أر له رواية عن صحابي"(ابن حجر، فتح الباري، 257/2).

سابعاً: عبد الله بن خازم: وهو عبد الله بن خازم بن أسماء بن الصلت بن حبيب بمعجمتين السلمي أبو صالح، أمير خراسان أحد الشجعان المذكورين، والفرسان المشهورين، يقال: إن له صحبة نزل البصرة وولي إمرة خراسان وقتل بها بعد قتل مصعب بن الزبير سنة إحدى وسبعين، روى عنه الدشتكي(هو سعد بن عثمان المعروف بـ سعد الأزرق، المزي، تهذيب الكمال، 292/10)، (ابن حجر، الإصابة، 61/4، ابن الاثير، أسد الغابة، 222/3، المزي، تهذيب الكمال، 312/5)، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص301).

وقد نقل المزي عن الليث بن سعد أنه في سنة سبع وثمانين أتي برأس ابن خازم(المزي، تهذيب الكمال، 313/5).

و اعتبر الذهبي كلام المزي تابعاً لابن عساكر في تاريخه(ابن عساكر، تاريخ دمشق، 15/28)، وإنما أراد الليث بابن خازم: موسى بن عبد الله بن

خازم السلمي(الذهبي، التذهيب، 131/5).

فما حكاه المؤلف عن الليث في تاريخه، وهم وإنما أراد الليث بالمقتول في سنة 87هـ موسى بن عبد الله بن خازم،

قال مغلطاي: " ما ذكر أن رأسه أتى بها سنة سبع وثمانين، وهو كذلك مذكور في كتاب ابن عساكر الذي نقله منه ولكنه غير معقول؛ لأن الإجماع أن قاتله ابن الدورقية في عسكر بجير، وبجير إنما أرسله عبد الملك ليفسد خراسان على ابن الزبير بتنحية ابن خازم عنها، وعبد الملك مات سنة ست وثمانين فكيف يؤتى برأسه سنة سبع وثمانين"(مغلطاي، الاكمال، 319/7).

وكان الذي قتله وكيع بن عميرة القريعي وهو ابن الدورقية، وقال بعض الولاة لوكيع: كيف قتلت ابن خازم؟ قال :غلبته بفضل القنا، فلما صرع قعدت على صدره، فحاول القيام فلم يقدر عليه، وقلت :يا لثأرات دويلة! ودويلة أخ لوكيع لأمه، قتل قبل ذلك في غير تلك الأيام، قال وكيع :فتنخم في وجهي وقال: لعنك الله! تقتل كبش مضر، بأخيك علج لا يساوي كفا من نوى -أو قال :من تراب- فما رأيت أحدا أكثر ريقا منه على تلك الحال عند الموت(أبو جعفر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث – بيروت، ط2، 6/ 176).

ثامناً: محمد بن أحمد القرشي: ومن يسمى بذلك ثلاثة:

- محمد بن أحمد بن يزيد بن عبد الله القرشي الجمحي المدني، أبو يونس، مفتي أهل المدينة في زمانه توفي سنة (٢٥٥ هـ)(الذهبي، سير أعلام النبلاء، 118/13).
- محمد بن أحمد بن أنس القرشي، أبو عبد الله النيسابوري، ويقال: أبو علي توفي سنة (279 هـ).
- محمد بن أحمد بن الحسين بن مَدُّوَيَهَ القرشي(الذهبي، تذهيب التهذيب، 19/8).

وقد بين المزي أن يكون شيخ أبي داود أحد هؤلاء الثلاث ورجح أنه المدني(المزي، تهذيب الكمال، 518/8).

وعقب الذهبي مرجحاً أنه النيسابوري لأنه قد سمع بمكة من المقرئ(عبد الله بن يزيد المخزومي المدني المقرىء الأعور مولى الأسود بن سفيان من شيوخ مالك ثقة من السادسة مات سنة ثمان وأربعين، ينظر: تقريب التهذيب، ص330)، ولم يعرف لابن مَدُّوَيَهَ سماعاً بمكة...(الذهبي، التذهيب، 19/8).

ووقف ابن حجر في صف المزي حيث جعل المدني هو الأشبه ثم رجح كفة ابن مَدُّوَيَهَ لأن أبا بكر بن أبي داود روى عنه وكانت رحلته مع أبيه(ابن حجر، تهذيب التهذيب، 25/9).

وقال الحافظ في " اللسان " عن محمد أحمد بن أنس القرشي: " قرأت بخط الحسيني أن الذهبي اتهمه بالوضع "

أما ابن مَدُّوَيَهَ فليس من شيوخه الحميدي، فيستبعد، حتى لو ابن أبي داود أخذ عنه.

تاسعاً: زياد بن أبي مريم: وهو زياد بن أبي مريم الجزري، وثقه العجلي، من السادسة، ولم يثبت سماعه من أبي موسى، وجزم أهل بلده بأنه غير ابن الجراح(تقريب التهذيب، ص348).

و في حديث " الندم توبة"(القزويني، ابن ماجه، السنن، ح: 4252، أحمد بن حنبل، 3568) نقل عن أبي حاتم: سمعت مصعب بن سعيد الحراني يقول: قال لي عبيد الله بن عمرو: قال سفيان، عن عبد الكريم، عن زياد بن أبي مريم في "الندم توبة" قلت له: إنما هو ابن الجراح قال عبيد الله: وقد رأيت أنا زياد بن الجراح، وزياد بن أبي مريم"

وقال المزي: " رواه عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم، فاختلف عليه فيه، فقال عبد الله بن جعفر: عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن زياد بن أبي مريم.

وقال لوين وغيره :عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن زياد بن الجراح، وقال علي بن الجعد في موضع آخر :عن سفيان الثوري، وشريك، عن عبد الكريم، عن زياد بن أبي مريم، وكأنه حمل حديث شريك على حديث سفيان، والمحفوظ :عن شريك، عن عبد الكريم، عن زياد بن الجراح(المزي، تهذيب الكمال، 649/3).

وعقب الذهبي أنه غير زياد بن الجراح على الصحيح(الذهبي، التذهيب، 327/3).

و قد اختلف العلماء على التفريق بينهما:

- فمن ذهب الى التفريق بينهما: ابن معين(ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة،ط1، 477/4)، والذهبي، وابن حجر(تهذيب التهذيب:، 358/3).
- ومن ذهب إلى أنهما واحد: البخاري وابن حبان(البخاري، التاريخ الكبير، 346/3، ابن حبان، الثقات،323/6).

والذي يترجح أنهما اثنان لأمور:

أولاً: قال عبيد الله بن عمرو الرقي:" رأيت زياد بن الجراح وزياد بن أبي مريم"(ابن حجر، تهذيب التهذيب، 358/3).

ثانياً: نبه محقق تاريخ البخاري الكبير: " حاصل هذا مع ما في ترجمة زياد من التهذيب أن جماعة رووا حديث الندم توبة عن عبد الكريم عن زياد

بن أبي مريم منهم السفيانان، وكذلك رواه خصيف عن زياد بن أبى مريم وخالفهم جماعة فرووه عن عبد الكريم عن زياد بن الجراح فنبه المؤلف على الخلاف"(البخاري، التاريخ الكبير، 375/3).

الخاتمة والتوصيات:

بعد هذا التطواف في رحاب كتاب تذهيب التهذيب واستخراج تعقبات الحافظ الذهبي على كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرواة وأنسابهم والتمييز بينهم، أسجل أبرز ما توصلت إليه من نتائج، وهي:

1. تعقب الذهبي في كلامه على أربعة عشر راوياً، خمسة تعقبات في ضبط الأسماء والكنى، وتسعة تعقبات في المفترق والمتفق.
2. في تعقباته في ضبط الأسماء والرواة ترجح لدى الباحث ما يلي:
   - أن الراجح في اسم أبي ذر الغفاري، هو: جندب بن جنادة.
   - أن الراجح في اسم أم المؤمنين أم حبيبة: رملة.
   - أن الراجح في اسم عمر بن الحكم السلمي هو: معاوية.
   - الراجح في اسم من روى له البخاري في الصلح عن ابراهيم بن سعد أنه: يعقوب بن حميد.
   - الراجح في كنية بقية بن الوليد هي: "أبو يُحمد" بضم الياء وكسر الميم.
3. في تعقباته في المفترق والمتفق ترجح ما يلي:
   - إن عمران بن مسلم القصير من رجال الصحيح يفترق عن عمران القصير " منكر الحيث" وهذا ما رجحه الذهبي.
   - ترجح أن عبد الله بن بحير يفترق عن أبي وائل القاص، وهذا لم يرجحه الذهبي.
   - ترجح أن الهيثم بن خالد اسم لعدة رواة، وقد جعلهم الذهبي واحداً.
   - ترجح أن عبد الله بن عطاء الطائفي يفترق عن الذي يروي عن أبي إسحق السبيعي، وهو ما رجحه الذهبي.
   - ترجح أن صيفي بن زياد اثنان: كبير وصغير، وهو: ما رجحه الذهبي.
   - ترجح أن سفيان التمار يطلق على اثنين، وهو ما رجحه الذهبي.
   - ترجح أن عبد الله بن خازم يفترق عن موسى بن عبد الله بن خازم وهو ما رجحه الذهبي.
   - ترجح أن محمد بن أحمد القرشي يطلق على ثلاث، ورجح الذهبي أن النيسابوري هو شيخ أبي داود.
   - ترجح أن زياد بن أبي مريم، غير زياد الجراح وهو ما رجحه الذهبي.
4. يلحظ أن الذهبي في تعقبه أحياناً يكون مؤكداً، وأحيانا يكون مشككاً، وأخرى يكون مستنكراً أو متعجباً.

توصيات:

اقترح بعد هذا الجهد اليسير بضرورة اهتمام الباحثين بالتعقبات، والاستدراكات، ودراستها وتحليلها، ذلك لما له من فائدة تعود على الباحث وعلى طلاب العلم.

هذا جهدي، وارجو من الله التوفيق والسداد، فإن كان صواباً فمن الله وله الحمد وله الفضل، وما كان من خطأ فمني، فأستغفر الله، وأتوب إليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادروالمراجع

ابن الجزري، ع. (1984). *أسد الغابة في معرفة الصحابة*. (ط1). دار الكتب العلمية.

ابن حبان، م. (1973). *الثقات*. (ط1). دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، م. (1976). *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. (ط1). دار الوعي.

ابن حجر، أ. (1986). *تقريب التهذيب*. (ط1). دار الرشيد.

ابن حجر، أ. (1995). *الاصابة في تمييز الصحابة*. (ط1). دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أ. (1994). *سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل*. (ط1). مكتبة العلوم والحكم.

ابن حنبل، أ. (2001). *العلل ومعرفة الرجال*.(ط2). المكتبة الشاملة.
ابن سعد، م. (1992). *الطبقات الكبرى*. (ط1). دار الكتب العلمية.
ابن عبد البر، ي. (1967). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. (ط1). مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.
ابن عبد البر، ي. (1992). *الاستيعاب في معرفة الاصحاب*. (ط1). دار الجيل.
ابن عساكر، ع. (1995). *تاريخ دمشق*. دار الفكر.
ابن ماكولا، ع. (1990). *الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب*. (ط1). دار الكتب العلمية.
ابن معين، ي. (1979). *تاريخ ابن معين: رواية الدوري*. (ط1). مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
الأصفهاني، أ. (1974). *الأولياء وطبقات الأصفيا*. مطبعة السعادة.
الباجي، س. (1986). *التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح*. (ط19). دار اللواء للنشر والتوزيع.
البخاري، م. (د.ت). *التاريخ الكبير*. دائرة المعارف العثمانية.
الخزرجي، أ. (1995). *خلاصة تذهيب تهذيب الكمال*. (ط5). دار البشائر.
خليل، م. (2001). *موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله*. (ط1). عالم الكتب للنشر والتوزيع.
الدارقطني، ع. (1985). *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. (ط1). دار طيبة.
الدارقطني، ع. (1986). *المؤتلف والمختلف*. (ط1). دار الغرب الإسلامي.
الدمشقي، م. (1993). *توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم*. (ط1). مؤسسة الرسالة.
الدولابي، م. (2000). *الكنى والأسماء*. (ط1). دار ابن حزم.
الذهبي، م. (1985). *سير اعلام النبلاء*. (ط3). مؤسسة الرسالة.
الذهبي، م. (1992). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. (ط1). مؤسسة علوم القرآن.
الذهبي، م. (2004). *تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. (ط1). الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
الذهبي، م. (د.ت). *تجريد أسماء الصحابة*. دار المعرفة.
الرازي، م. (1952). *الجرح والتعديل*. (ط1). دار إحياء التراث العربي.
الرازي، م. (د.ت). *بيان خطأ البخاري في تاريخه*. دائرة المعارف العثمانية.
رشيد، د. (2021). *كتابة الحديث في عهد النبي محمد، نقد في فكر هارون ناسويتون*. مجلة الجامعة للدراسات الاسلامية، 59(1).
السمعاني، ع. (1962). *الأنساب*. (ط1). مجلس دائرة المعارف العثمانية.
السيوطي، ج. (1996). *تدريب الراوي شرح تقريب النووي*. مكتبة الكوثر.
الشيباني، أ. (1985). *الأسامي والكنى لِلْإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رِوَايَة ابْنه صَالح*. (ط1). مكتبة دار الأقصى.
الطبري، م. (1967). *تاريخ الرسل والملوك*. (ط2). دار التراث.
العجلي، أ. (1985). *الثقات*. (ط1). دار الباز.
العقيلي، م. (1984). *الضعفاء الكبير*. (ط1). دار المكتبة العلمية.
الفسوي، ي. (1974). *المعرفة والتاريخ*. (ط1). مؤسسة الرسالة.
القرعان، ب. (2022). أثر التداولية على المعنى. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية*، 49(3).
المزي، ي. (2019). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. (ط2). دار الكتب العلمية.
مغلطاي، ع. (2001). *اكمال تهذيب الكمال*. (ط1). الفاروق الحديثة.
واسمان، م. (2023). نهج نقدي للأحاديث النبوية، النقد السياقي في فهم الحديث. *مجلة الجامعة للدراسات الاسلامية*، 61(1).
الوريكات، ع. (د.ت). *بقية بن الوليد الحمصي حديثه وعلله: دراسة تطبيقية في الكتب الستة*. *رسالة ماجستير*، الجامعة الأردنية.

References

Al-Aqili, M. (1984). *Al-Dufaa Al-Kabeer*. (1st ed.). Dar Al-Maktaba Al-Alami.
Al-asfahani, A. (1974). *The Ornament of the Guardians and the Layers of the Pure*. Al-Saada Press.
Al-Baji, S. (1986). *Al-Ta'deel and Discrimination for those whom Al-Bukhari narrated in Al-Jami Al-Sahih*. (1st ed.). Dar Al-

Liwa for Publishing and Distribution.

Al-Bukhari, M. (n.d). *The Great History: The Ottoman Encyclopedia*. Hyderabad.

Al-Daraqutni, P. (1985). *The ills contained in the hadiths of the Prophet*. (1st ed.). Dar Taibah.

Al-Daraqutni, P. (1986). *Al-Mu'taffil wa'l-Mukhtif*. (1st ed.). Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Dhahabi, M. (1985). *Biography of the Flags of the Nobles*. (2nd ed.). Al-Risala Foundation.

Al-Dhahabi, M. (1992). *Al-Kashif fi Ma'rifah Who Has a Narration in the Six Books*. (1st ed.). Qur'anic Sciences Foundation.

Al-Dhahabi, M. (2004). *Tadheeb tahdeeb Al-Kamal fi Asma' Al-Rijal*. (1st ed.). Al-Farouk Al-Haditha for Printing and Publishing.

Al-Dhahabi, M. (n.d). *Abstracting the Names of the Companions*. Dar Al-Maarifa.

Al-Dimashqi, M. (1993). *Explanation of the suspects in seizing the names of the narrators, their genealogies, their titles, and their nicknames*. (1st ed.). Al-Risala Foundation.

Al-Dulaby, M. (2000). *Al-Kunya wa Al-Asmaa*. (1st ed.). Dar Ibn Hazm.

Al-Dulaby, M. (2000). *Al-Kunya wa Al-Asmaa*. (1st ed.). Dar Ibn Hazm.

Al-ejli, A. (1985). *Al-Thiqat*. (1st ed.). Dar Al-Baz.

Al-Fasawi, J, (1974). Knowledge and History. (1st ed.). Al-Risala Foundation.

Al-Khazraji, A. (1995). *Khalasat Tahdhib Tahdheeb Al-Kamal*. (5th ed.). Islamic Publications Office.

Al-Mezzi, Y. (2019). *Tahdheeb Al-Kamal fi Asma' Al-Rijal*. (2nd ed.). Dar Al-Kutub Al-Alami.

Al-Razi, M. (1952). *Al-Jarh and Al-Ta'deel*. (1st ed.). Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi. Al-Samani, P. (1962). *Genealogy*. (1st ed.). The Council of the Ottoman Encyclopedia.

Al-Shaibani, A. (1985). *The names and nicknames of Imam Ahmed bin Hanbal, the narration of his son Saleh*, (1st ed.). Dar Al-Aqsa Library.

Al-Suyuti, C. (1996). *The Training of the Narrator, Explanation of Taqreeb Al-Nawawi*. Al-Kawthar Library.

Al-Tabari, M. (1967). *History of the Messengers and Kings*. (2nd ed.). Dar Al-Turath.

Alwrakat, A. (n.d). *The rest of Ibn al-Walid al-Homsi's Hadith and reasoning: an applied study in the six books. Master's Thesis*, University of Jordan.

Al-Wreikat, A. (n.d). *Baqiyyah Ibn Al-Walid Al-Homsi, His Hadith and Its Illness: An Applied Study in the Six Books. Master Thesis*, University of Jordan.

Ibn Abd al-Barr, Y. (1967). *Preface to the meanings and chains of transmission in the Muwatta'*. (1st ed.). Al-Furqan Foundation for Islamic Heritage.

Ibn Abd al-Barr, Y. (1992). *Absorption in Knowing the Companions*. (1st ed.). Dar Al-Jeel.

Ibn Al- Jazari, P. (1984). *The Lion of the Forest in Knowing the Companions*. (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.

Ibn Asaker, P. (1995). *The History of Damascus*. Dar Al-Fikr.

Ibn Hajar, A. (1995). *Al-Isaba fi Tamiez al-Sahaba.* (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Hajar, P. (1986). *Taqreeb Al-Tahdheeb*. (1st ed.). Dar Al-Rashid.

Ibn Hanbal, A. (1994). *Questions of Abi Daoud by Ahmad Bin Hanbal*. (1st ed.). Library of Science and Governance.

Ibn Hanbal, A. (2001). *Causes and Knowledge of Men.* (2nd ed.). Almaktabbah Alshamlah.

Ibn Hibban, M. (1973). *Al-Thiqat*. (1st ed.). The Ottoman Encyclopedia.

Ibn Hibban, M. (1976). *Al-Majuroheen from the Muhaddittheen, the Weak and the Abandoned*. (1st ed.). Dar Al-Aware.

Ibn Ma'in, Y. (1979). *The History of Ibn Mu'in: The dawree Novel*. (1st ed.). Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

Ibn Makula, P. (1990). *Completion in Raising the Doubt About the Mutaffil and the Distinguished in Names, Nicknames, and Genealogy*. (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Saad, M. (1992). *Al-Tabaqat Al-Kubra*. (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.

Khalil, M. (2001). *Encyclopedia of Sayings of Abu al-Hasan al-Daraqutni in Rijal al-Hadith and its Illnesses*. (1st ed.). Alam al-Kutub for publication and distribution.

Koran, B. (2022). The Effect of Pragmatics on Meaning. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 49(3): 183 – 193. DOI: 10.35516/hum.v49i3.1343

Mogalata, A. (n.d). *Ikmal Tahdheeb Al-Kamal*. (1st ed.). Al-Farouk Al-Haditha.

Rasyid, D. (2021). The Writing of Haith In The Era Of Prophet Muhammad. *Al-Jāmi'ah, Journal of Islamic Studies,* 59(1).

Wasman, A., Mesraini, B., Suwendi. B. (2023). A CRITICAL APPROACH TO PROPHETIC TRADITIONS: Contextual Criticism in Understanding Hadith. *Al-Jāmi'ah: Journal of Islamic Studies*, 61(1): 1 - 17. DOI: 10.14421/ajis.2023.611.1-17.